**الزبائنية كمفهوم حديث للاستزلام**

**[شوكت اشتي](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=2640&ArticleID=509565)**

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-09-08**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=9/8/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 13 – قضايا وآراء

إن المعنى العام للزبائنية يقوم على استغلال النفوذ والسلطة، من أجل تأمين مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، أي أن صاحب السلطة أو النفوذ (سواء كان شخصاً أم فئة أم حزباً) يستند في عمله الى استرضاء الآخرين او استمالتهم، من خلال ما يوفره لهم من خدمات مادية أو رمزية، وبالتالي فإن وصول هؤلاء الأشخاص إلى ما يحتاجون إليه أو يريدونه من مواقع ووظائف ومساعدات، لم يكن ممكناً لولا دعم هذه السلطة وتدخلها.  
من هنا، فإن الزبائنية تقوم على مبدأ «تبادل المنفعة»، بالاستناد إلى السلطة المانحة وقدرتها على العطاء أو المنع، ما يساهم في نسج شبكة من العلاقات التبادلية النفعية بين طرفين غير متعادلين بالضرورة، بهدف كسب الولاء وتوسيع دائرة المناصرين والمؤيدين.  
غير أن د. أحمد زكي بدوي (في «مصطلحات العلوم الاجتماعية») يميّز بين المحسوبية (الزبائنية) والمحاباة على أساس درجة القرابة. فيعتبر الأولى غير مرتبطة بالقرابة العائلية، إذ إنها تعتمد في إسناد المناصب والمراكز ومنح العقود وتوزيع الأجور والامتيازات الأخرى، لا على أساس الجدارة وكفاءة المعين، بل على أساس الارتباطات الحزبية لتدعيم تنظيم الحزب السياسي وأجهزته وبسط نفوذه وهيمنته. بينما الثانية (المحاباة) ترتبط بالأقارب حيث يتم منح المناصب على أساس العلاقات الأسرية، لا على أساس الخدمات الحزبية أو الجدارة.  
وإذا كان لهذا التمييز خصيصته المعجمية ـ الأكاديمية، إلا أن السلوك السياسي، بعامة، في الاجتماع السياسي اللبناني، تتداخل فيه المفاهيم وتذوب المضامين وتختلط الأشكال، لدرجة تنتفي معها الحدود وتختفي. لذلك يعتمد أصحاب النفوذ والسلطة في بلادنا، أنواع «التجاوزات» كلها التي تصب في خدمة أغراضهم الخاصة وتُيّسر شؤون أتباعهم.  
إن الزبائنية قد تعبر بشكل أو بآخر عن المفهوم الحداثوي لمفهوم الاستزلام، الذي نجد جذوره المجتمعية في التشكيل العائلي والتكوين العشائري والقبلي حيث العلاقة العمودية بين الزعيم و «الزلمة» تستند الى طاعة الأدنى للأعلى بشكل «كامل» و «مطلق» وميكانيكي، ما يوفر لـ «الزلمة» الحماية المصلحية والمنافع الشخصية.  
لذلك، فإن المصطلحين وإن اختلفا في بعض الأبعاد، خاصة لجهة ما يتضمنه مفهوم «الزلمة» من دلالات تؤشر إلى نوع من «الاسترقاق والعبودية»، غير أنهما يتقاطعان في تقديم المنفعة من «واهب» إلى «طالبها» استنادا إلى السلطة التي يتمتع بها «الواهب» من جهة، وإلى «انقطاع» طالب المنفعة لخدمة «الواهب» وسياساته لقاء ما حصّله من جهة ثانية.  
وعليه، يمكن القول إن الزبائنية حوّلت طالب الخدمة إلى ما يشبه «الزلمي» بالمفهوم التقليدي، وأخذت في بعض أشكالها نموذج «الاستزلام السياسي»، خاصة بعدما شكلت بعض البيوتات السياسية أحزابها، وبعدما تحولت بعض الأحزاب الحداثوية إلى بيوتات سياسية جديدة، أضيفت إلى البيوتات التقليدية وتماشت معها ذهنياً وسلوكياً، بل تفوقت عليها في فن ممارسة هذه «اللعبة» وتوسيع مجالاتها.  
لذلك، فإن «الزعيم المُستحدَث» صاحب السلطة، يلعب دور «المقاطعجي»، بالمعنى العام للمسألة، أي أن قيام التشكيلات السياسية الحداثوية، لم يُلغِ، مبدئياً، مقومات المجتمع «المقاطعجي» ـ التقليدي، بل أصبح التقليدي ركيزة الحداثوي وأحد أهم مكوناته ومن أسس عمارته السياسية والحزبية، خاصة لجهة الولاءات الشخصانية، و «الاستزلام السياسي» المستند إلى العصبيات الأولية (عائلية، مناطقية، طائفية، مذهبية...).  
لقد عرفت بلادنا، كما غيرها من المجتمعات، هذه الظاهرة بشكلَيها التقليدي والمُستحدَث، باعتبارها نمطاً من العلاقات السلطوية داخل الجماعة. غير أن قِدم الظاهرة لا يبرر استغلال السلطة وشرعنة هذا الاستغلال تحت مسميات باهتة، كأساس للنشاط السياسي وكنهج «ثابت» للعمل متفلت من الضوابط، ومخالف للقوانين، ومجافٍ للمنطق، ومتصادم مع الصالح العام.  
ومن المؤلم، بامتياز، أن أصحاب النفوذ والسلطة في بلادنا يعمدون لتغطية «الاستزلام السياسي»، إلى إثارة الغرائز وتفجير العصبيات الخاصة، في فضاء مجتمعي قائم أساساً على عصبيات متصادمة ومتناقضة، بل إن الغالبية منهم استغلت هذه العصبيات ولعبت على أوتارها وانتشت بأنغامها، لما توفره لهم من إمكانيات لتدعيم الحضور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي وسّع مجالات الزبائنية وعمّق انتشارها. وهذا المنحى الزبائني ما كان له أن يتأصل ويتعمم بما هو عليه في اللحظة السياسية الراهنة، لولا وجود نوع من «التواطؤ المجتمعي» مع أصحاب السلطة والنفوذ حيث يعمد هؤلاء الى تغطية «منطقهم الزبائني» بالتلطي بعباءات طائفية ومذاهبية ومناطقية... وقد لا يحتاج المهتم إلى الكثير من الجهد لملاحظة تجسيدات هذه الظاهرة في الواقع المعاش سواء من خلال التوظيف، أو ملء الملاكات في المؤسسات الرسمية، أو تضخيم البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية، ما رّسخ فكرة «الدولة المزرعة»، بل يمكن القول إن الدولة غدت «مُستزلَمَةً» من قبل اصحاب النفوذ والسلطة، أي أنها «زلمة» في خدمتهم، بدل أن يكون هؤلاء في خدمة الدولة والمجتمع.  
إن التواطؤ المجتمعي، المقصود أو غير المقصود، جعل الزبائنية وكأنها ظاهرة طبيعية في الاجتماع السياسي اللبناني من جهة، وبدت كأنها ضرورة سياسية من جهة أخرى، يُفترض أن يعتمدها المسؤول لحماية «ذات الجماعة» من الآخر «المتوحش»، سواء في الوطن الواحد، أو ضمن إطار البيئة الخاصة للجماعة. والآخر في الحالتَين متهمٌ سواء في ضرب التوافق على المستوى الوطني، أو في تفكيك تماسك الجماعة وتسهيل التطاول عليها، الأمر الذي سيُبقي الوطنَ في انهيارات دائمة، وناسَهُ في حلبة الألاعيب البهلوانية، ومحكومين بسلطة «المقاطعجي» وهيمنته.